حيث شهد العام ١٩٨٨ تحركاً فلسطينياً ـ عربياً، على المستوى السياسي، لتنشيط امكانات عقد المؤتمر الدولي لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى الرغم من الاشادة من قبل النظم العربية بالانتفاضة الفلسطينية، إلّا أن تدعيم هذه النظم للانتفاضة، مادياً ومعنوياً، بقي دون المستوى المطلوب.

وجاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في اطار تطورات اخرى هامّة على الساحة العربية، تمثّلت، في الأساس، في توقف الحرب العراقية ـ الايرانية، وذلك بقبول الجانبين بايقاف اطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل التسوية السياسية. وعلى هذا الاساس، طرح العديد من الاسئلة حول مستقبل الدور القومي للعراق، بعد انتهاء الحرب، وبخاصة في ما يتعلق بموقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وراح بعض المحللين والخبراء الاسرائيليين يحذّرون من خطورة اتجاه العراق الى ان يلعب دوراً مؤثراً على ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خاصة وأن القدرة العسكرية العراقية، التي صقلتها تجربة الحرب الطويلة، تشكل رصيداً استراتيجياً للأمة العربية في صراعها مع اسرائيل(٧).

ومن التطورات الهامة على الساحة العربية، والتي تعكس بعض الدلالات في ما يتعلق بانتخابات الكنيست الثاني عشر، قرار النظام الاردني بفك الروابط القانونية والادارية بين الاردن والضفة الفلسطينية، في آب (اغسطس) ١٩٨٨، الأمر الذي أوجد فراغاً في الأراضي المحتلة، سعت المنظمة الى سدّه، وذلك بإعلان قيام الدولة الفلسطينية؛ هذا الى جانب التوصل الى حد ادنى من الاتفاق بين النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية حول العلاقة بين الدولة الاردنية والدولة الفلسطينية في المستقبل، وذلك خلال «قمة العقبة» التي عقدت بين الرئيس حسني مبارك والملك حسين وياسر عرفات، في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨(٨).

وعلى المستوى الدولي، جاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في وقت يتجه العملاقان نحو وفاق دولي جديد على مستوى المواجهة المركزية فيما بينهما. وتجلى ذلك في زيادة كمّ، وكيف، التفاعلات الايجابية، بينهما خلال الاعوام الثلاثة الماضية، في شكل لقاءات القمة، والزيارات المتبادلة، ومحادثات خفض الاسلحة النووية متوسطة المدى، الخ. ويرتبط هذا التوجه العام بسعي العملاقين الى تسوية المشكلات والصراعات الاقليمية التي تشكل بؤراً للتوتر والصدام فيما بينهما(٩). وفي هذا الاطار، يمكن فهم دورهما في أزمة أفغانستان، وقضية نيكاراغوا، والحرب العراقية ـ الايرانية. ولا يخرج الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن دائرة هذه المشكلات، وان كان أطولها، وأعقدها، وأكثرها تشابكاً. ولقد ترتّب على الانتفاضة الفلسطينية، أيضاً، عودة الاهتمام الدولي، وبخاصة من قبل القوتين العظميين، بالمشكلة الفلسطينية(١٠)؛ وممّا لا شك فيه أن هناك مفاوضات مباشرة بينهما بشأنها، ومن المتوقع زيادة اهتمامهما بها خلال المستقبل المنظور، انطلاقاً من الظروف والمتغيرات الراهنة على المستوى المحلي (الفلسطيني، والاسرائيلي)، والاقليمي العربي، والدولي. ولعل آخر التطورات، في هذا المجال، مبادرة جورج شولتس، وصدور القرار الاميركي بقبول الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهذا يشكل تطوراً في الموقف الأميركي، ولو على المستوى الشكلي، وستكشف الفترة المقبلة عن أبعاد القرار، وجدواه، وحدود جدية الجانب الاميركي، وان كان لا ينتظر من الادارة الاميركية الجديدة ان تحدث تحولات حقيقية في السياسة الاميركية ازاء المشكلة الفلسطينية، وان قامت ببعض التغييرات الشكلية في هذا المجال. كما أن هناك اتجاهاً دولياً عاماً، له مؤيدوه في اوروبا الغربية والكتلة الشرقية وبلدان العالم الثالث، يساند فكرة المؤتمر الدولي كطريق الى التسوية الشاملة في الشرق الاوسط.